واستعمالا بالفعل مطلقا الوجود معنى الفعل وهو الحدث في كل منها مثل التأكيد
والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي وللملازمة الاسماء وبالمتعدي كما في
دخولها على الاسمين ولذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل
فرعي لتنبيه على ان عملها فرعي وزيفه الرضي بانه مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين
بليس مع انه لم يعمل به فيهما والجواب انه انما شابه لا لنفي الجنس في التأكيد وملازمة
الاسماء جعل مساويا لها في العمل والعدم عملها اي الفعل الفرعي ايضا لما شابهت بواسطتها الفعل
عمل عمل الفرعي مثلها ولو عمل به فيهما لا التبس بها لا المشبهة بليس ولم يعكس لان الثاني
اي يعبر عمل الاول اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكونها شبه بدل الثانية ناقصا
غير متصرف على انه يلزم ح مزية الفرع اعني لا على الاصل اعني ان وحمل ما عليها بهكذا التقييد
من حاشية انوار التنزيل للفاضل العصام وقال الرضي الوجه هو ان اقوى عمل الفعل
نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وفيه ذا غاية
في العمل واعطي ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها به وقال الفاضل العصام في حاشية انوار
التنزيل انه لما تنبه لها شبه بالمتعدي اقتضت اولا ما هو من خواص من عمل
النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع ان وان للتحقيق
اي تقرير مضمون الجملة بلا تغيير في الاول وبعد في الثاني كما يجيء وكان حرف تركب
على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب للتشبيه اي لانشاء تشبيه
اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو كان زيدا الاسد او مشتقا نحو كانك قائم ابا تقدم
وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر عبارة عن الاسم ولا يجوز
تشبيه الشيء بنفسه اجيب بان التقدير كانك شخص قائم او تقوم فلا حذف

وبافعال القلوب حاقتضة تعلقها النسبة بين اسمين قاله الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل فافهم

لان ضمير الشيء عين الشيء عين الشخص

خبرها لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز لما مر هكذا التقييد
من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي والعلامة التفتازاني ومن تبعهم في
تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الاية وقول الشارح الاول ان الجواز
لعدم اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني
ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص
وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر عن
افادة هذا المراد وفي هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة
على تقدير التمام مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت من تفاحة من ثمر مع وجود
المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس
ولان معنى الحرف لا يصلح العموم والخصوص ولم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل
بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل بدخوله وتخصيصه به كما حققنا والعامل في الجنسين
اعني المبتدا والخبر في الاصل على قسمين ايضا اي كالعامل في الاسم قسم منهما منصوب
قبل مرفوعه وقسم على العكس اي مرفوعه قبل منصوبه القسم الاول ثمانية
احرف ولعد احسن في اختيار العلامة ستة منها تسمى حروفا والاحسن الانسب الاحرف
لكونها ثمانية
لكنه اريد التنبيه على ان هذا ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا او
هو كل ما شابه الفعل وعمل عمله الفرعي وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معه اجمالا او
باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماضي
قال الفاضل العصام في تزييفه انه لم يخرج عنها الا ان الستة
لكونه على ثلثة احرف فصاعدا اي لكونها منضمة الى الثلاثي كان وان وليت
وان رباعي كلعل وكان وخماسي كلكن وفتح اواخرها اي لبنائها على الفتح ومعنى

يشير الى انه غير مسلم اذ معنى الظرفية ومعنى الابتدائية والمغايرة بحسب المدخول غير موجبة لمغايرة المعنى ولا يلزم اذ لا اتحاد المعنى ولا يتناهى وان لا يجوز تعلق الجارين بعامل في قولهم جاء النحو في الكلام كالملح في الطعام لان الدخول فيه مغاير

فصاعدا الفاء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره جئت وقع على الثلثة فذهب هذا الوقوع صاعدا على الثلثة الا انشى

Copyright © King Saud University